

عرضا للعال بل يكون مسعارة للزيت المحض الذي من العراوه والالسطاط بهاها
 الجاري المراد كجها الكمي في عدم الاستقلال بالمزويبه فلا يسطور حرمان المسبه
 والاسعارة بينهما اصله بالانسان بسبه اولادها ما ليس مطلوب علمه العربه
 في مطلق الزنت ودخل المشبه في حقل المسبه به حتى كأنه صائر لعط العصبه
 مسعارة الخلوب ما ليس مطلوب علمه ودر كصار لفظ النوصه الزنت
 المحض هو له فذكر العصبه المحضه فسعارة اللام منها لذكر الزنت
 المحض على ما عرفت في كلفه في قيل عليه ظاهر عبارته يدل على ان اللام
 موضوعه للزنت المحض واسعرت منه لنت اح ومن الين ان العصبه
 ليست عبار عن الزنت وايضا انه صرح في النوح بان اللام اما تدل على زحرف
 عنه سواء كان معلولا باختيار كما في ضربته للسادب او كما في وقت عن كرب
 للجن وهو يعنى ان اللام موضوعه العليه التي هي احسن العصبه الخاصه
 العصبه ولا يصح اسعارة اللام منها للزنت العراوه على اللفظ ولو كانت
 العصبه مبداه كت العليه ورد من اولها لا يحده نفع لان العطايا
 سعارة ما وصله لا من فوجه اللام لان ان قال يجوز ان يكون اللام موضوعا
 للعليه مطلقا وعلت بعض اولها الذي هو العصبه او يكون مستزك من
 نوعي العليه قل النوصه الاول ذكرها المحقق الميرزا في اسعارة كل واحد
 للاراده في قوله وهو الذي جعل والرب من ذلك لعل يتقوى وفيه كذا
 معنى العليه هو تخصيص العطا بغير ما وضع له حيث لا يطلق على غيره
 ما وضع له الا لقرينه وارتكاب ذكر في اسعارة العلق في معنى الاستفاق واللام
 في نحو دعوت الجن لا يكون بعد فلا ولي هو الباني من الكامع بين التزوير
 هو الاصول بعد طلب النفع وهو شهر في العله العائنه كذا قيل ولو قيل
 ان هو الاشفاق من سببه على النسيه حتى لا يحاج الى تكلف في جعل الكامع
 في المشبه به اشهر واقوى كما علمناه سابقا عن الشارح من النوح لمرتب

بعبر

بعيد قوله في الاولين حضرا ولين بالذوق لما قال المشايخ في الشرح من ان الرينه
 في اكراف عبره كصنعة قوله جمع حتى لا يذوكن العدل والاصاف وما كمنل
 الازاله وبالحيا الاظهار قوله واما فاعل مدارج وذكر لان المراد بالمدارج
 الاكثر وصرح به في شرح المساج قوله ثلاثة اقسام الظاهر بان المراد بالمدارج
 المكتبه ايضا كما في قولك ان اعتبار العرفه للزنت انما هو معرفه الاستعارة ولا تعد
 قرينه المصريح بها مرد ولا قرينه المكتبه عنها بشيئا قوله بهاملا والاستعارة بمعنى
 ان يكون قيدا للاسره كما شخه قوله انما ان لم يقوله شي لا يدرج وان كان
 المص مطلقه لكنه محضها ما ذكر في لفسر المحرره والمرشحه وذكر لان في قوله
 رابت في الحار اسد اجزا صفة الاستعارة لم يخ ان الاستعارة مطلقه قيل
 كان تخصيصه للمصنعه والدمج بالذوق بناء على الاغلب فان التماكي وكي
 في لطائفه بارض بلع ما كان الابه ان الحجاب في ما كان يوشع مع انه ليس
 وضوا ولا نوعا قوله الذي مناسب العطا اي بلاه كمن استعماله في حق
 صار كما انه حصفه له كالا دافه في المشايخه والبلايا كذا في قوله التبريد
 قوله والتبريد يتناق الكلام الظاهر الفقيه لا سواين الاخير
 لم لا تحوز يكون معي الاول اعني ويكون قوله اذا تبتم في محله يمكن
 ان يقال انما في ذلك له على المراد بالردوا اختلاف ظاهرا في اجماع الكلام
 لا رمايت له استعمالها فيهما التي احصيا ضايبه فضلا لقرينه والا خبر
 تجر يد كما اذا اجمعت فيه لا رسا في كل الاقرا اختصا صتا ما في القين والوا
 قوله فان يتاوي المحسوس قوله اي اذا تبتم علقتم اي في احوال المعنى
 الالتي يلبس تحتها ما لم يدرج من غير علمه وحمسوا الى حصصه
 مديتهم ولا يباينهم منهم بعد كونه وانست جبينه في هذه الرسل العقبه
 ومن التفتت في المدرج بالفتنه الى اعطاك التالين ما ليس في ايديهم

شعر الازاله العبد
 والاحب بالظنون
 الرئي منها عملا وهو
 شكا البديع لمردم

والمرجع باللام المشايخ
 ولا يدرج في المحسوس
 فتنه في قوله
 العلق العصبه
 الرعيه